

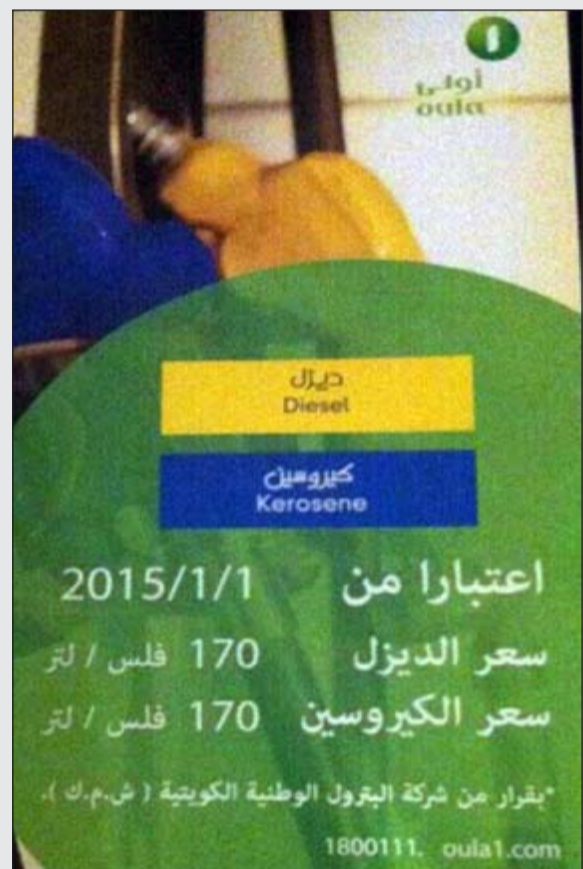
الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

النفط الكويتي ينخفض 21 سنتا إلى 50,49 دولارا

انخفض سعر برميل النفط الكويتي في تداولات أمس 21 سنتا ليستقر عند مستوى 50,49 دولارا مقارنة بـ 50,70 دولارا للبرميل في تداولات الثلاثاء الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية أمس. وفي أسواق النفط العالمية، أنهت عقود نفط خام الإشارة مزيج برنت تسليم فبراير جلسة التداول أمس منخفضة 57 سنتا أو ما يعادل 0,98% لتسجل عند التسوية 57,33 دولارا للبرميل كما تراجعت عقود الخام الأميركي الخفيف 85 سنتا أو ما يعادل 1,57% لتسجل عند التسوية 53,27 دولارا للبرميل.

الديزل يشعل الأسعار مع أول أيام 2015



1 ساعة @azizalmutairy مواطن مقهور
ارتفاع الاسعار نتيجة ارتفاع الديزل كان متوقعا حتى ممن لايعرف ابجديات الاقتصاد ..

والتظاهر "بالمفاجئة" هو تمثيل في تمثيل

59 ثانية @q8_mylove... BO Muhammad
وين وزارة التجاره وينك يالمدعج خنشوف الافعال مو الكلام طالعين فيها سنضبط الاسعار ولن يكون هناك ارتفاع فيها والله عيب

2 ساعة @Hamad1962_ Al-Saraya
#هبط سعر النفط -الاسعار لم تهبط -ارتفع سعر الديزل الاسعار بصعود - معادله صعبه #

عاطف رمضان

مع بداية تفعيل القرار الحكومي برفع الدعم عن منتجي الديزل والكبروسين اعتبارا من الأسس الموافق 1 يناير 2015، اشتعلت مواقع التواصل الاجتماعي أمس برود أفعال عدد من المواطنين الذين رفضوا قيام بعض التجار برفع أسعار منتجاتهم. وفي اول ردة فعل حكومية على القرار كشف مصدر مسؤول في وزارة التجارة والصناعة لـ «الأنباء» أن الوزارة أجرت مسوحات للأسعار قبل ارتفاع أسعار الديزل وان سعر التكلفة بالنسبة لشركات الخرسانة لا يتعدى 700 فلس وهناك شركات تحصل على دعم من قبل الدولة فلا يجوز لها أن ترفع أسعارها وأن الشركات التي لا تأخذ دعما قد ترفع السعر لكن بنسب صغيرة جدا ومقبولة.

وحذر مسؤول «التجارة» أن الوزارة لن تقف مكتوفة الأيدي تجاه الارتفاعات المصطنعة بل انها ستحيل المخالفين إلى النيابة التجارية.

استغلال سببي

على صعيد متصل، حذر الخبير الاقتصادي محمد النقي من الاستغلال السببي لبعض التجار، مطالبا وزارة التجارة بمراقبة السوق ومعاينة من يسبب التصرف أو يرفع السعر بطرق غير مبررة وأنها إذا لم تقم بدورها فستكون هناك تجاوزات كبيرة على حساب المواطن.

وزاد قائلا: الحكومة تقدم دعم للتجار أو للمصانع بهدف دعم الصناعة المحلية، وليس دعم ثرائهم على حساب المستهلك. وأنهى النقي تصريحه قائلا: كان يفترض من هؤلاء التجار أن يستقبلوا العام الجديد بما يسعد المواطنين وليس بمخل هذه الأمور التي تعكس صفو المواطنين والجهات الحكومية.

ارتفاع الأسعار

من جانبه توقع الخبير الاقتصادي محمد الخبير ارتفاع أسعار المنتجات التي تعتمد على الديزل في منتجاتها مثل الخرسانة والمواد الغذائية التي يتم استيرادها من خلال السفن ووسائل النقل الأخرى.

وأوضح أن نسبة الارتفاعات المتوقعة للأسعار ستقارب الـ 30%، مشيرا إلى أن الواقع يشير

مسؤول في

«التجارة»: شركات

الخرسانة تحصل

على دعم..

وسنحاسب من

يرفع الأسعار

النقي: الحكومة

تدعم الصناعة

المحلية ليس

على حساب

المستهلك

المخيزيم: ارتفاع

متوقع للأسعار

يصل إلى 30%

إلى أن أي سلعة يرتفع فمنها بنسبة 100% فعند نزول سعرها لن تنخفض عن 30%.
وزاد قائلا: «لا اعتقد أن وزارة التجارة والصناعة ستحكم السعر».

توبيخات

هذا وقد تداول بشكل سريع على تويتر كتاب لاحدي الشركات تضمن رفع أسعار الخرسانة 3,5 دنانير لكل متر مربع اعتبارا من 1 يناير 2015 وأنه لم يتم توريد الخرسانة للعميل إلا بعد موافقته الخطية، وذلك نظرا لارتفاع أسعار الديزل والمواد الأولية.

وذكرت إحدى الشركات أيضا أن زيادة أسعار الديزل من قبل شركة البترول الوطنية سوف تؤدي إلى زيادة في تكلفة عملية إنتاج الخرسانة الجاهزة ونتيجة لذلك فإنه سيتم زيادة أسعار بيع الخرسانة الجاهزة ابتداء من تاريخ تطبيق القرار الفعلي من قبل شرطة البترول الوطنية وسوف نقوم بموافاتكم بقيمة الزيادة بعد البيع فور الانتهاء من تقدير جميع التكاليف المترتبة على هذا القرار.

وكانت هناك مجموعة من التغريدات نذكر منها:
• أين لجان الوزارة التي شكلتها من سنة لمعالجة ارتفاع الأسعار؟ هناك 3 لجان ومنها واحدة برئاسة المدع ولم تعقد أي اجتماع منذ شهر.

• ارتفاع الاسعار يشمل جميع

شهد مراحل متباينة من الارتفاع والهبوط والضعف الواضح في قيم التداول

2014 بورصويا.. تشدد رقابي وانسحاب اختياري وابتعاد صناع السوق

مؤشرات السوق اثر هذا التغيير ما يعني منهجية أكثر مرونة وتساعد الشركات. وأضاف الطراح أن السوق تأثر بانخفاضات أسعار النفط وتراجع أسواق المال الخليجية حيث الارتباط نفسيا ليقلل المؤشر السعري على انخفاض قدره نحو 13,4% كما انخفض متوسط قيم التداول 45% الى 25 مليون دينار مقارنة مع 42,2 مليون في 2013، وأوضح أن من ضمن المتغيرات التي طرأت على مسار السوق انسحاب بعض الشركات اختياريا من السوق لأسباب متعلقة بشروط هيئة أسواق المال التي تشد حماية الصالح العام وتنقيح الشركات الوراقية والإبقاء على نظيراتها للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية البورصة بلغة العام الماضي نحو 29,7 مليار دينار بانخفاض قدره 984,2 مليون دينار كويتي وما نسبته 3,2% مقارنة مع نهاية 2013 والبالغة 30,6 مليار دينار.

المستثمرين. وأشار الدليمي إلى أن عام 2014 شهد إصدار قانون تشجيع الاستثمار الأجنبي الذي كان يتطلع إليه الجميع نظرا إلى العوائد الاقتصادية المتوقعة منه، كما شهد دورا مؤثرا قامت به المحافظة الوطنية في إيجاد توازن لجزريات حركة البورصة، لاسيما في فترات الهبوط القوي. وتوقع أن يشهد العام الجديد الدخول في مرحلة أكثر استقرارا حيث امتص السوق الأسباب التي أدت إلى انخفاض العام الماضي، وأن يعوض السوق تلك الانخفاضات في الشهر الأول من العام الحالي حيث إفصاحات البيانات المالية للعديد من الشركات التشغيلية لاسيما المصرفية. ونحيت، قال رئيس جمعية المتداولون محمد الطراح إن السوق شهد خلال 2014 استصدار قرار بتخفيض نسبة العضوية لجلسة مفوضي هيئة أسواق المال من خمس إلى 4 سنوات، حيث ارتفعت

نظام الحوكمة وما صاحبها من ملاحظات من غرفة التجارة والصناعة، وكذلك تراجع أسعار النفط التي بلغت مستويات متدنية جدا أثرت سلبا على اقتصادات الدول الخليجية ومنها الاقتصاد الكويتي وكذلك عموم الشركات المدرجة في البورصة. وذكر أن تراجع أسعار النفط أربك السوق وساهم في هجرة السيولة إلى أسواق أقل مخاطرة، كما كان في شأن الخروج بجزء من مساهماتها من شركات مدرجة التي شهدها السوق، لاسيما في الربع الأخير من عام 2014. وأوضح أن العام الماضي شهد إدراج أسهم بنك وربة الذي يمتلك أسهمه المواطنين الكويتيون، وكذلك إدراج أسهم شركة VIVA وكان سعر الإدراج الأخير يفوق التوقعات ما يعني مائة الشركة في القطاع الأكثر نموا علاوة على نية الحكومة طرح المزيد من المشروعات التنموية ما بث الثقة في أروقة السوق وبين

أخاف بعض المستثمرين حيث كان تراجع السيولة عام 2014 أخطر من عام الأزمة المالية العالمية عام 2008، ومع ذلك من المتوقع للعام 2015 أن تنتعش البورصة انسجاما مع ارتفاعات أسعار النفط، وكذلك أسواق المال الخليجية. من جانبه، قال المدير العام لشركة مينا للاستشارات الاقتصادية والمالية عدنان الدليمي إن هناك بعض الأحداث الرئيسية التي أثرت على نموا حركة السوق تنوعت في تداعياتها سواء كان سلبا أو إيجابا في بعض فترات تداولات عام 2014. وأضاف أن من المحطات التي مر بها السوق التغيير في مجلس مفوضي هيئة أسواق المال في أعقاب ملاحظات عديدة من الشركات المدرجة على المجلس السابق ما كان له أثر سلبي على الأطراف كافة، وكان هناك جدل واسع حول بعض مواد اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة. وأوضح أن السوق الكويتي للأوراق المالية شهد خلال 2014 بعض القرارات، منها قرارات

تداولات قياسية لكنه سرعان ما اصطدم ببعض القرارات الصادرة من هيئة أسواق المال في شأن كبار المضاربين حيث تم تحويل بعضهم إلى النيابة العامة بتهمة التلاعب فانكسرت الارتفاعات إلى تراجعات. وأوضح الشخص أن السوق شهد منتصف العام حالة من الضعف خصوصا في أحجام قيم التداولات بسبب اتجاه السيولة إلى أسواق المال القريبة نظرا إلى وجود فرص استثمارية وأعادة وكان حدس بعض المستثمرين الذين غادروا لاسيما في فترة شهر رمضان المبارك حيث سجلت القيمة النقدية المتداولة انخفاضا متتالية.

وأوضح الشخص أن السوق شهد منتصف العام حالة من الضعف خصوصا في أحجام قيم التداولات بسبب اتجاه السيولة إلى أسواق المال القريبة نظرا إلى وجود فرص استثمارية وأعادة وكان حدس بعض المستثمرين الذين غادروا لاسيما في فترة شهر رمضان المبارك حيث سجلت القيمة النقدية المتداولة انخفاضا متتالية.

محلية بحتة وأخرى إقليمية وعالمية شأنه شأن أسواق المال الخليجية. وأضاف أن العام الماضي وخصوصا في ربيع الأول استمد ارتفاعاته من العام الذي سبقه ليشهد صعودا تدريجيا انعكس على مجمل الشركات التي شهدت

الكويت - كونا: قال اقتصاديون كويتيون إن التداولات في سوق الكويت الأوراق المالية (البورصة) مرت بمحطات متغيرة وتأثرت بمرحلة متباينة على المستويين المحلي والخارجي العام المنصرم 2014. وذكر الاقتصاديون في تصريحات أمس أن هذه الوتيرة المتذبذبة أثرت مباشرة على بعض الشركات المدرجة، لاسيما التي ما زالت تعاني بعض العثرات في شأن إعادة هيكلة استراتيجياتها، ورأوا أن اللافت في مجريات حركة السوق سيطرة حالة التباين إضافة إلى انخفاض أحجام السيولة مقارنة مع 2013 علاوة على ابتعاد بعض صناع السوق وهجرتهم إلى أسواق خليجية أملا في تعويض بعض الخسائر التي تكبدوها في السوق المحلي. وقال الرئيس التنفيذي في شركة عربي للوساطة المالية ميمم الشخص إن السوق من العام المنصرم يمر بمرحلة متناثرة تارة مباشرة وتارة بشكل غير مباشر بتداعيات

الاستثمارات الكويتية الثالثة

في بورصة الأردن بـ 1.6 مليار دولار

عمان - كونا: حلت الاستثمارات الكويتية في المرتبة الثالثة في البورصة الأردنية في نهاية 2014 وبلغت قيمتها 1,6 مليار دولار شكلت حوالي 6,5% من القيمة الإجمالية للأسهم المدرجة في سوق عمان المالي. ووفق بيانات أعلنتها بورصة عمان أمس بلغ عدد المساهمين الكويتيين في البورصة خلال العام الماضي 2239 مساهما (من ضمنهم الحكومة الكويتية والمؤسسات والأفراد) يملكون 243 مليون ورقة مالية. ووصف المدير التنفيذي للبورصة نادر عازر في تصريح لـ «كونا» المساهمة الكويتية بانها من أكبر الاستثمارات في سوق عمان المالي بعد الأردن ولبنان وتتميز بانها استثمارات استراتيجية وتتنوع على مختلف القطاعات الإنتاجية لاسيما في قطاع المال والصناعة.